# إرحموا العراق !!

**بقلم: حازم زوري**

المشهد السياسي اليومي في العراق الجريح لا يسر عدوا ولا صديقا، فالامور دائما تعود الى نقطة الصفر بعد طول الدوران في حلقة مفرغة لا تنتهي والحصاد بالنسبة للمواطن العراقي المغلوب على امره هو المزيد من الخيبات والقنوط واتساع الهوة بينه وبين السياسيين ابطال الدراما اليومية النمطية المتكررة على المسرح العراقي الغارق في المأساة والغائر في بحر الانين والدموع.

فقبل ايام استيقظ العراقيون على خبر تحالف جديد بين اقطاب العملية السياسية لم يأت بجديد ولم يحمل في ثناياه ترياق الخلاص والراحة لهذا الشعب البائس، تحالف جديد لا يحمل جديدا ولا ينطوي على دفع للعملية السياسية كما يزعمون والتي تحتضر اليوم موشكة ان تلفظ انفسها الاخيرة.

تحالف اليوم هو تحالف الامس بنفس الرموز ونفس الكتل والاقصاء والتهميش الذي اصاب اطراف الامس لا زال ساري المفعول وهو يترسخ الان اكثر. فعن اية مصالحة يتحدثون ومع من..؟ واين نحن من العراق الديمقراطي الذي يدعون عزمهم على بنائه وهم موغلون في اقصاء وابعاد الاخر كبيرا كان ام صغيرا..؟.

العراق الديمقراطي الجديد يجب ان يتسع لجميع ابنائه وان يكون للجميع لبنة ولو صغيرة في صرحه، اما التغييب والاقصاء فانه لن يحل الازمة ولن يوصل الى بر الامان المنشود.

اكثر التحليلات واقعية تذهب الى القول ان التحالف الجديد بين الكبار والممسكين اصلا بزمام الامور منذ العام 2003 وحتى الان جاء دعما لحكومة المالكي وجرعة منشطة متأخرة بغية انتشالها من مصير محتوم نتيجة المشاكل العصيبة التي تواجهها ونظرا للضغوط الداخلية والخارجية المنهالة عليها بعد فشلها في استقطاب اطراف عراقية سياسية مؤثرة الى حلبة المشهد السياسي من جهة، ومحدودية نجاحها في خطة فرض القانون التي بدأتها قبل اكثر من ستة اشهر من جهة اخرى. بالاضافة الى النخور الداخلي الذي اصابها بسبب انسحاب اطراف مهمة من تشكيلتها بدءا بانسحاب وزراء الكتلة الصدرية مرورا بانسحاب وزراء جبهة التوافق العراقية وليس انتهاءا بانسحاب وزراء القائمة العراقية، فما الذي بامكان الحلف الجديد ان يفعله بعد توالي الانشقاقات وتواتر الانسحابات من هذه الحكومة؟، وعن اية اصطفافات جديدة منقذة يتحدثون؟، واي عراق ديمقراطي ينشدون؟، والعراق يذبح يوميا الف مرة من الوريد الى الوريد بسيوف تعددت الوانها وعناوينها، لكن المذبوح واحد هو العراق.

ايها السادة ارحموا العراق يرحمكم الله ، فوضوا امره الى خالقه وارفعوا عنه مطارق الطائفية والاستئثار والانانية، عسى ان تعود اليه العافية ويسترد انفاسه فينهض من كبوة طالت ومحنة عظمت وفجيعة اضحت بحجم الكون.

لسنا بحاجة الى اعلانات يومية عن تحالفات لاتنتهي ولاتحقق لشعبنا شيئا من امنياته المتواضعة وفي مقدمتها امنيته الاغلى في العيش بامان وتحقيق الوفاق الوطني والحد الادنى من الخدمات الانسانية الاساسية التي يحتاجها الانسان اينما كان.

ان شعبنا الذي تحول الى جموع لاجئين في مشارق الارض ومغاربها او مشردين مرحلين بسبب العنف الطائفي والمذهبي داخل الوطن مستعطيا فقراء الارض وضعفائها بعد ان كان السيد الواهب ومضيفا وعونا لكل فقير ومحتاج بحاجة الى الامن والى لقمة الخبز المغمسة بالعزة والكرامة، بحاجة لأن يعود سيدا على ارضه عوض ان يكون لاجئا لدى الاخرين ومعتاشا على فتاتهم، فأين انتم من شعبنا ايها السادة اصحاب المشاريع والاحلاف واهل الحل والربط واصحاب القرار؟، اين انتم من مأساة شعب ضاقت به الدنيا فلم يجد الا في الهروب خلاصا وفي الغربة اهلا وعشيرة وفي البعد والمنفى وطنا؟. ام انكم اغمضتم العيون واعرضتم الاسماع عن محنته وفوضتم امره الى الاقدار؟، واذا كان الامر كذلك فان العناية الالهية لن تتركه بل سترعاه بعين رحمتها وما اوسعها، هي عين لا تغفل ولا تغيب ولا تخذل ولا تخيب.

صلاح زينل

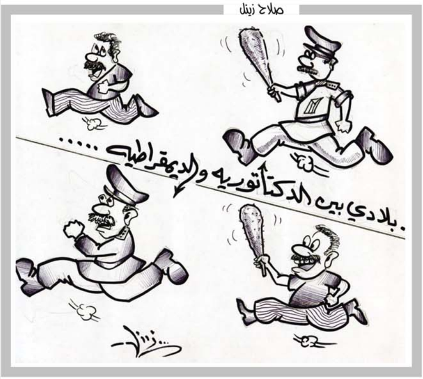

# نداء لرأب الصدع.. ولمّ الشمل

## "قراءة محايدة في مبادئ الدعوة التي رفعتها الحركة الديمقراطية الآشورية لإرساء قواعد عمل قومي مشترك"

**حميد الموسوي**

من جديد وكعادتها في استشراف الاحداث، واهتمامها النابع من بعد نظر وتصور واثق للمستقبل. وحرصا من رواد هذه الحركة وقيادتها السياسية على مصير شعب وهوية أمة ومستقبل أجيال أحدقت بهم المخاطر، وداهمهم طوفان الأحداث المتتالية الجارف- بادرت الحركة الديمقراطية الآشورية الى إطلاق دعوة مخلصة جادة هدفها لملمة الشمل وتوحيد الصفوف لإرساء قواعد عمل قومي مشترك تشد فيه الأحزاب والكيانات والمؤسسات أزر بعضها حفاظا على وحدة وتماسك أمة أخذ منها التشتت مأخذه، واعادة لهيبة ومكانة هذا المكون المهدد والمستهدف بمستقبله ومصير أجياله.

وللحقيقة- وكمتابع من خارج هذه الحركة- فإن هذه الدعوة لم تكن الاولى في هذا الاتجاه- وعلى الصعيدين الوطني والقومي- فقد كانت ضميرا ونداءا وشعارا لهذه الحركة منذ تأسيسها، وتعالت وتصاعدت بإلحاح منذ سقوط السلطة السابقة وحتى اليوم.

اشتد هذا النداء في بداية التحضير للانتخابات الاولى وتكرر في الثانية، وتردد في جميع المحافل التي شاركت وتشارك فيها الحركة بصفتها الرسمية والشعبية، واحتوته كل المذكرات التي رفعتها الحركة سواءا للحكومة أو لجان البرلمان والدستور والمفوضيات أو للأخوة الكورد في اقليم كردستان.

ومن خلال معايشتنا للأخوة في هذه الحركة واطلاعنا عن كثب على رؤى وتصورات أكثر قياداتها وكوادرها وجدنا في تلك الدعوات نوايا مخلصة جادة، ومشاعر تفيض لوعة وسخونة وترتعد وجلا وقلقا على مصير شعبها وهوية ومستقبل قوميتها.

ومن الطبيعي ان ينتاب المخلصين هذا الخوف ويؤرقهم هذا القلق وهم يرون اضطراب الأوضاع واختلاط الأوراق واختلال الموازين، وما يشتجر في الساحة العراقية المضطربة من تداعيات سقوط السلطة السابقة، وما يطفو على سطح عملية التغيير من اهتزازات في العملية السياسية وما يترسب في قعرها من أمور مبيتة لا يعلمها الا الله تعالى والراسخون في لعبة المصالح المشتركة والحاذقون في انتهاز الفرص واستغلال المواقف!، ناهيك عن تربص بعض الكيانات ببعضها وضعف دولة القانون، واستشراء الارهاب الأعمى وخلو الساحة لمستثمري الفوضى للإستحواذ على كل ما تطاله أيديهم وخاصة الأهداف السهلة والحلقات الأضعف في مضمار الفوضى الخلاقة!.

لقد رأت الحركة- واضافة لما تقدم- في حالة التفكك والتشرذم والاختلاف خطورة تضيف لأوضاع هذا المكون ضعفا على ضعف وتجعل منه لقمة سائغة لنهم المطامع ونزعة الاستحواذ والاستئثار بالمواقع والمنافع ومصادرة الحقوق. ومن هنا طرحت دعوتها الجديدة المتضمنة للعديد من المبادئ الأساسية التي تعد منطلقا للنهوض من حالة التشتت والتراخي وتضمن- في حالة اتفاق الأحزاب والحركات والمؤسسات المعنية عليها- قيام مشروع قومي يرسي قواعد مستقبل هذه الامة ومصير أجيالها القادمة.

وبقراءة فاحصة متأنية، وحكم محايد منصف نجد في هذه المبادئ احتواءا لهموم أمة مهمشة وتطلعات شعب مغبون. فقد جاء في أولويات هذه الدعوة وعلى رأس المبادئ الأساسية مسألة التسميات التي يوحي تعددها بالتشتت ويؤشر الى نواحي الاختلاف ويعمق أسباب الفرقة. وفعلا ان تسمية جامعة ستلعب دورا فاعلا في توحيد الصف، وتصير عائقا أمام محاولات الخرق الخبيثة التي تستغل التسميات لتجذير الاختلاف وتوسيع الفجوة بين الأخوة في المكون الواحد.

أما مسألة الإدارة الذاتية والثقافية والتي هي حق صريح لهذا المكون في التشريعات السماوية والوضعية ضمنته الدساتير واتفقت عليها الأطراف المشاركة في عملية التغيير- وعلى وجه الخصوص في المناطق التأريخية الثابتة كسهل نينوى- سيهدر هذا الحق وقد يضيع ويميع اذا لم تتوحد أصوات "المسميات" وتصدح بمطالبة ملحة بالحصول على هذا الحق الثابت المقر.

ومثل أطياف الشعب العراقي الموحد التي حصلت على حقوقها وأخذت مكانتها اللائقة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سواءا في الحكومة الاتحادية أو في اقليم كردستان العراق صار لزاما ان تأخذ الأمة "الكلدانية السريانية الآشورية" مكانتها في هذه السلطات حسب النسبة التي أقرتها لجان مؤتمرات المعارضة العراقية التي شاركت في إسقاط السلطة السابقة ونسيتها لجان إعداد الدستور. وهذه المسألة كسابقتها لا يمكن تحقيقها بانتظار التفاتة الآخرين ويستحيل تحقيقها بأبدان مجتمعة وقلوب متفرقة وأهواء مشتتة!، وقرى وأراضي الاجداد التي توارثها الاولاد والاحفاد صارت نهبا في زمن قانون سرف الدبابات ولغة الهاونات، وسلبا في عهد الفوضى الخلاقة. ومسألة اعادتها مطلب ملح لا يجوز التفريط فيه او التهاون والتساهل في انتزاعه. "تعدو الذئاب على من لا حياظ له.."

ومع ان المبادئ الخمسة الباقية لا تقل أهمية عن النقاط الأربعة التي سبقتها، ويعد تحقيقها نتيجة حتمية "وأمرا مقدورا عليه" في حال تحققت المبادئ الأربعة الاولى. فدعم وترسيخ الوجود القومي، واستقلالية القرار ورفض الوصاية والتدخلات الخارجية واتخاذ مواقف مشتركة للدفاع عن القضايا العادلة، واحترام خصوصيات الكنائس وعدم التدخل والتداخل بينها وبين عمل الأحزاب السياسية، واعتماد النقد الايجابي البناء واحتفاظ التنظيمات بخصوصياتها وشؤونها الداخلية. كل هذه الأمور- حسب رأينا القاصر- ترتبط ارتباطا مباشرا بالنقاط أو المبادئ الأربعة الاولى كونها نسيجا متجانسا لحمته وسداه وحدة هذا المكون قلبا وقالبا صوتا وضميرا. وعود على بدء ومن باب "فذكر، إن نفعت الذكرى.." نقول ان هذه المبادئ لا يمكن تحقيقها باعتماد نهج الاتكاليين: الصلاة مع علي أتم.. والطعام عند معاوية أدسم.. والجلوس على التل.. أسلم.

**هذه الدعوة كانت ضميرا وشعارا لهذه الحركة منذ تأسيسها، تصاعدت بعد سقوط السلطة السابقة محملة بالنوايا المخلصة والمشاعر التي تفيض لوعة وسخونة وترتعد وجلا وقلقا على مصير شعبها وهوية ومستقبل أمتها**

**أملنا كبير باستجابة الأحزاب والمؤسسات المعنية لهذا النداء الواعد وان لا تأخذ البعض عزة في الاصرارعلى خطيئة الخلاف لأجل الخلاف. فعسى ان تتبلور هذه المبادرة وتصير نواة لوحدة صف العراقيين جميعا**

# حقوق الأقليات في المواثيق الدولية ورؤية الدستور العراقي لها ( - )

**المحامي صادق التميمي**

### إجراءات الشكاوى

تتعلق إجلاءات الشكاوى بإنتهاك حقوق الانسان بما في ذلك الحقوق الخاصة بالاقليات وهذه الشكاوى يمكن أن يقدمها فرد أو مجموعة أو دولة بموجب عدد من الاجراءات هي:

* الاجراء 1503 السري الذي يجيز لفريق عامل تابع للجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الاقليات وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية الامر بتلقي بلاغات تتعلق بحالات تشكل نمطا متسقا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بما في ذلك تلك التي تتسم بأهمية خاصة للأقليات.

* العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على حق الدول في تقديم شكاوى ضد دول اخرى بموجب المادة 41 اذا كانت الدولة الطرف قد اعترفت باختصاص لجنة حقوق الانسان باستلام ودراسة هذه الشكاوى.

* البروتكول الاختياري الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على حق تقديم بلاغات فردية يدعي فيها انتهاك العهد الى اللجنة المعنية بحقوق الانسان بشان انتهاك دولة طرف لاي من المواد الواردة فيه.

اتفاقية القضاء على التمييز العنصري الذي يجيز ايضا تقديم بلاغات من جانب الافراد او المجموعات التي تدعي انها ضحية انتهاك حقوقها المنصوص عليها في الاتفاقية.

وهناك أجراءات اخرى لها صله بتقديم الشكاوى منصوص عليها في اتفاقية مناهضة التعذيب وأجراءات منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

### آليات الانذار المبكر

انشئت اليات الانذار المبكر لتحقيق اهداف من بينها منع تصاعد التوترات العرقية او الاثنية او الدينية وتحولها الى منازعات، وهناك نوعين من الاحكام التي وضعتها الامم المتحدة لآليات الانذار المبكر في سياق حماية الاقليات.

1- "المفوض السامي لحقوق الانسان" عهدت اليه مهمه محددة متمثلة في منع استمرار انتهاكات حقوق الانسان في سائر انحاء العالم. ويقوم المفوض السامي بدور الوسيط في الحالات التي يمكن ان تتصاعد وتتحول الى منازعات.

2- "لجنة القضاء على التمييز العنصري" والتي انشأت آلية للانذار المبكر لتسترعي انتباه اعضاء اللجنة الى الحالات التي يكون التمييز العنصري قد وصل فيها الى مستويات منذرة بالخطر.

### دور المنظمات غير الحكومية

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور هام في تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات وهي قريبة "اما بشكل مباشر او من خلال المنظمات الوطنية المنتسبة لها" من حالات التوتر والمصادر الممكنة لنشوب المنازعات.

ويمكن ان يكون للمنظمات غير الحكومية اثر كبير في ميدان حماية الاقليات عن طريق اجراء البحوث ونشر التقارير والعمل كقنوات ومنصات لمجموعات الاقليات وعن طريق تقديم معلومات مناسبة وواقعية الى الهيئات الحكومية والهيئات الدولية الحكومية عن الحالات التي تشمل الاقليات وترى الامم المتحدة انه ينبغي تغذية وتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل والتعددية من خلال التثقيف في مجال حقوق الانسان وتدابير بناء الثقة والحوار، وينبغي ان يتاح للاشخاص المنتمين الى اقليات الاسهام في الاثراء المتعدد الثقافات والقيام بدور الشركاء في التنمية بدلا من اعتبارهم بمثابة اعداء. وهذا شرط لاغنى عنه لتحقيق قدر اكبر من الاستقرار والسلم داخل حدود الدول وعبرها.

والاصل ان الضمانات الدولية للافراد بشكل عام موجودة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان اذ تنص المادة (1) من الاعلان (يولد جميع الناس احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق) وتنص المادة (2) (لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الاعلان بلاتميز بسب العنصر او الدين) وتنص المادة (18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (لكل انسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين وحريته في اعتناق اي دين او معتقد يختاره) وايضا تنص المادة (20) (تحضر بالقانون اي دعوة الى الكراهية القومية اوالعنصرية او الدينية تشكل تحريضا على التميز او العداوة او العنف).

غير ان نص المادة (27) من العهد الدولي من اكثر الاحكام الملزمة قانونا فيما يتعلق بحقوق الاقليات والتي تنص (لايجوز في الدول التي يوجد فيها اقليات اثنية او دينية او لغوية ان يحرم الأشخاص المنتمون الى الاقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة او المجاهرة بدينهم واقامة شعائره او استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاعضاء الاخرين في جماعتهم). وقد كانت هذه المادة الوحيدة التي عالجت وضع الاقليات الى ان صدر اعلان الجمعية العامة للامم المتحدة السالف الذكر.

غير ان كل هذه الضمانات لن تكون مجدية في تحقيق السلم الاهلي في نهاية المطاف وقد تخرق هذه القواعد كما يحصل في الدول التي فيها انتهاكات واسعة لحقوق الانسان بشكل عام والاقليات بشكل خاص، كما حصل في تاريخ الدوله العراقية والسودان وراوندا، وقد يقود التأزم الى تفكك دول واعلان دول جديدة بسبب ذلك كما حصل عند انفصال تيمور الشرقية عن اندونسيا وتفكك يوغسلافيا السابقة. وطالما اثبتت التجارب الدولية ان الامم المتحدة لاتستطيع السيطرة على حدة النزاعات الى مالانهاية، وقد تؤطر لحلول سرعان ماتنهار بدون اجراءت بناء الثقة بين التعدديات بضمنها الاقليات وضمانات دستورية لاتشجع على التميز وعدم المساواة.

والسوال المهم بهذا الصدد هل استطاع الدستور العراقي الجديد ان يخلق فضاءا عموميا دمقراطيا تتحرك فيه حقوق الجميع على قدم المساواة بلا تمييز او تراتبية دينية مذهبية؟، ام ان الفضاء العمومي سيكون مشدودا الى مرجعيات دينية ومصالح اقاليمية او مناطقية تضعف فكرة المواطنة التي تتخطى هذه الحدود؟.

في توطنه للدستور الاسباني الصادر عام 1978وبمناسبة مرور 25 عام على صدوره قدمها رئيس حكومة قشتالة وليون، جاء فيها: "فاتنا نسهل للمهاجرين في قشتاله وليون امكانية الاطلاع على الدستور الاسباني الذي يقرر القواعد الاساسية الضرورية لاندماج المهاجرين في الفضاء العمومي الذي يتصف به المجتمع الديمقراطي".

الكلام هنا عن المهاجرين وضرورة دمجهم في المجتمع الاسباني لايتكلم عن اقليات اسبانية، الواضح ان هناك تجاوز لهذا المفهوم، لان حدود الاعتراف بالحقوق العامة يستغرق حقوق الاقليات كما جاء في الباب الاول في الحقوق والواجبات الاساسية للدستور الاسباني المادة (10):

1 - كرامة الانسان وكل الحقوق التي تحفظ هذه الكرامة وتصونها والتمنيات الشخصية الحرة واحترام القانون وحقوق الاخرين هي الحجر الاساس للنظام السياسي والسلام الاجتماعي.

2- المبادى المتعلقة بالحقوق الاساسية والحريات التي عرفها الدستور ستفسر بما ينسجم مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات الدولية والاتفاقيات التي وقعتها اسبانيا بخصوص تلك المسائل.